المحاضرة الثالثة

علوم الحديث 1

البـــــاب الأول

الخـــبر

الفصل الثاني: تقسيمات خبر الآحاد.

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: تقسيم خبر الآحاد بالنسبة إلى عدد طرقه.

- وهذا المبحث انتهينا منه في المحاضرة السابقة، ولله الحمد.

المبحث الثاني: تقسيم خبر الآحاد بالنسبة إلى قوته وضعفه.

- وهذا ما نبدأ به في هذه المحاضرة إن شاء الله.

المبحث الثاني

تقسيم خبر الآحاد بالنسبة إلى قوته وضعفه

ينقسم خبر الآحاد - من مشهور وعزيز وغريب - بالنسبة إلى قوته وضعفه إلى قسمين، هما:

أ- مقبول: وهو ما تَرَجَّح صِدْقُ المُخْبِرِ به.

وحكمه: وجوب الاحتجاج والعمل به.

ب- مردود: وهو ما لم يَتَرَجَّح صِدق المُخبِرِ به.

وحكمه : لا يحتج به ولا يجب العمل به.

ولكل من المقبول والمردود أقسام وتفاصيل سنذكرها في مطلبين مستقلين إن شاء الله تعالى.

المطلب الأول

الخبر المقبول

وفيه مقصدان:

الأول: أقسام المقبول.

الثاني: تقسيم المقبول إلى معمول به وغير معمول به

المقصد الأول

أقسام المقبول

يقسم المقبول - بالنسبة إلى تفاوت مراتبه - إلى قسمين رئيسيين، هما: صحيح وحسن.

وكل منهما يقسم إلى قسمين، هما: لذاته، ولغيره.

إذن أقسام المقبول في النهاية أربعة أقسام ، هي :

1- صحيح لذاته.

2- حسن لذاته.

3- صحيح لغيره.

4- حسن لغيره.

(أولًا) الصَّحيح

ونتناول فيه ما يلي:

1- تعريفه. 2- شرح التعريف. 3- شروطه.

4- مثاله. 5- حكمه.

6- المراد بقولهم: "هذا حديث صحيح" ، أو "هذا حديث غير صحيح".

7- هل يُجْزَمُ في إسناد أنه أصح الأسانيد مطلقاً؟

8- ما هو أول مصَنَّف في الصحيح المجَرَّدِ؟

9- الكلام على مُسْتَدْرَك الحاكم وصحيح ابن خزَيْمَةَ وصحيح ابن حِبّان.

10- المُسْتَخْرَجَات على الصحيحين.

11- ما هو المحكوم بصحته مما رواه الشيخان؟

12- مراتب الصحيح.

13- شرط الشيخين.

14- معنى قولهم: "مُتَّفَقٌ عليه".

15- هل يشترط في الصحيح أن يكون عزيزاً؟

(أولًا) الصَّحيح

والمقصود هنا: الصحيح لذاته.

1- تعريفه:

أ- لغة:

الصحيح ضد السقيم. وهو حقيقة في الأجسام، مجاز في الحديث وسائر المعاني.

ب- اصطلاحاً:

ما اتصل سنده، بنقل العَدْل الضابط، عن مثله إلى منتهاه، من غير شذوذ ولا عِلَّة.

2- شرح التعريف :

اشتمل التعريف السابق على أمور يجب توفرها حتى يكون الحديث صحيحاً، وهذه الأمور هي:

أ- اتصال السند: أي أن كل راو من رواته قد أخذه مباشرة عمن فوقه، من أول السند إلى منتهاه.

ب- عدالة الرواة: أي أن كل راو من رواته اتصف بكونه: مسلماً، بالغاً، عاقلاً، غير فاسق، وغير مخروم المروءة.

ج- ضبط الرواة: أي أن كل راو من رواته كان تام الضبط، إما ضبط صدر أو ضبط كتاب.

د- عدم الشذوذ: أي أن لا يكون الحديث شاذاً.

ومعنى الشذوذ هنا هو: مخالفة الثقة لمن هو أوثق منه.

هـ- عدم العلة: أي أن لا يكون الحديث معلولا.

والعلة هي: سبب غامض خفي يقدح في صحة الحديث، مع أن الظاهر السلامة منه.

3- شروطه:

يتبين من شرح التعريف أن شروط الصحيح التي يجب توفرها حتى يكون الحديث صحيحاً خمسة، هي:

1- اتصال السند.

2- عدالة الرواة.

3- ضبط الرواة.

4- عدم العلة.

5- عدم الشذوذ.

فإذا اختل شرط واحد من هذه الشروط الخمسة ، أو أكثر ، فلا يسمي الحديث حينئذ صحيحاً .

4- مثاله:

ما أخرجه البخاري في (صحيحه) ؛ قال: حدثنا عبدالله بن يوسف، قال: أخبرنا مالك، عن ابن شهاب، عن محمد بن جبير بن مطعم، عن أبيه، قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم قرأ في المغرب بـ «الطور».

فهذا الحديث صحيح؛ لأنه استجمع الشروط الخمسة السابق؛ على النحو التالي:

1- سنده متصل : إذ إن كل راو من رواته سمعه من شيخه.

وأما عنعنة مالك وابن شهاب وابن جبير فمحمولة على السماع؛ لأنهم غير مدلسين.

2- رواته عدول،

3- رواته ضابطون،

وهذا أوصاف هؤلاء الرواة عند علماء الجرح والتعديل:

- عبدالله بن يوسف : ثقة متقن.

- مالك بن أنس: إمام حافظ.

- ابن شهاب الزهري : فقيه حافظ مُتَّفق على جلالته وإتقانه.

- محمد بن جبير : ثقة.

- جُبَير بن مُطْعِم : صحابي.

4- ليس فيه شذوذ؛ إذ لم يعارضه ما هو أقوى منه.

5- ليس فيه علة من العلل.

5- حكمه:

وجوب العمل به، بإجماع أهل الحديث ومن يُعْتَدّ به من الأصوليين والفقهاء.

فهو حجة من حجج الشرع ، لا يَسَع المسلمَ تركُ العمل به .

6- المراد بقولهم: "هذا حديث صحيح" ، أو "هذا حديث غير صحيح " :

أ- المراد بقولهم: "هذا حديث صحيح" : أن الشروط الخمسة السابقة قد تحققت فيه.

فليس المراد أنه مقطوع بصحته في نفس الأمر. لماذا؟

لجواز الخطأ والنسيان على الثقة.

ب- والمراد بقولهم: "هذا حديث غير صحيح" : أنه لم تتحقق فيه شروط الصحة الخمسة السابقة كلها أو بعضها.

فليس المراد أنه كذب في نفس الأمر. لماذا؟

لجواز إصابة من هو كثير الخطأ.

7- هل يُجْزَمُ في إسناد أنه أصح الأسانيد مطلقاً ؟

المختار: أنه لا يجزم في إسناد أنه أصح الأسانيد مطلقاً، لماذا؟

لأن تفاوت مراتب الصحة مبني على تمكن الإسناد من شروط الصحة، ويندر تحقق أعلى الدرجات في جميع شروط الصحة.

فالأولى: الإمساك عن الحكم لإسناد بأنه أصح الأسانيد مطلقاً.

ومع ذلك فقد نُقِل عن بعض الأئمة القولُ في أصح الأسانيد، والظاهر أن كل إمام رَجَّح ما قَوِيَ عنده

فمن تلك الأقوال: أن أصح الأسانيد :

أ- الزّهري عن سالم عن أبيه؛ روي ذلك عن إسحق بن راهويه وأحمد .

ب- ابن سيرين عن عَبِيْدة عن علي؛ روي ذلك عن ابن المديني والفلاس .

ج- الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عبدالله بن مسعود؛ روي ذلك عن ابن مَعين .

د- الزهري عن على بن الحسين عن أبيه عن علي؛ روي ذلك عن أبي بكر بن أبي شيبة .

هـ- مالك عن نافع عن ابن عمر؛ روي ذلك عن البخاري.

8- ما هو أول مصَنَّف في الصحيح المجَرَّدِ ؟

أول مصنف في الصحيح المجرد صحيح البخاري، ثم صحيح مسلم.

وهما أصح الكتب بعد القرآن الكريم، وقد أجمعت الأمة على تلقي كتابيهما بالقَبول.

وندرس هنا بعض المسائل المتعلقة بهذين الكتابين:

أ- أيهما أصح:

1- صحيح البخاري أصحهما وأكثرهما فوائد:

فهو أصحهما ؛ لأن أحاديثه أشد اتصالا وأوثق رجالا.

وهو أكثرهما فوائد؛ لأن فيه من الاستنباطات الفقهية والنكت الحكمية ما ليس في صحيح مسلم.

وهنا تنبيه مهم، وهو: أن كون صحيح البخاري أصح من صحيح مسلم إنما هو باعتبار المجموع، وإلا فقد يوجد بعض الأحاديث في مسلم أقوى من بعض الأحاديث في البخاري .

2- وقيل : إن صحيح مسلم أصح.

والصواب هو القول الأول .

ب- هل استوعب الشيخان كل الحديث الصحيح في كتابيهما أو التزماه ؟

لا، لم يستوعب البخاري ومسلم الصحيح في صحيحيهما ، ولا التزماه، فقد قال البخاري : "ما أدخلت في كتابي الجامع إلا ما صح وتركت من الصحاح لحال الطول" .

ج- هل فاتهما شيء كثير أو قليل من الصحيح ؟

1- قال الحافظ ابن الأخرم : لم يَفُتْهما إلا القليل.

وأُنْكِرَ هذا على ابن الأخرم.

2- والصحيح أنه فاتهما شيء كثير، فقد نقل عن البخاري أنه قال: "وما تركت من الصحاح أكثر" ، وقال: "أحفظ مائة ألف حديث صحيح، ومائتي ألف حديث غير صحيح" .

د- كم عِدَّة الأحاديث في كل منهما ؟

1- صحيح البخاري: جملة ما فيه سبعة آلاف ومائتان وخمسة وسبعون حديثاً بالمكررة، وبحذف المكررة أربعة آلاف.

2- صحيح مسلم: جملة ما فيه اثنا عشر ألفاً بالمكررة، وبحذف المكررة نحو أربعة آلاف.

هـ- أين نجد بقية الأحاديث الصحيحة التي فاتت البخاري ومسلماً ؟

نجدها في الكتب المعتمدة المشهورة؛ كصحيح ابن خزيمة، وصحيح ابن حبان، ومستدرك الحاكم، والسنن الأربعة، وسنن الدارقطني، وسنن البيهقي، وغيرها .

ولكن لا يكفي وجود الحديث في هذه الكتب ، بل لا بد من التنصيص على صحته، إلا في كتاب من شَرَطَ الاقتصار على إخراج الصحيح ، كصحيح ابن خزيمة .

9- الكلام على مُسْتَدْرَك الحاكم وصحيح ابن خزَيْمَةَ وصحيح ابن حِبّان :

أ- مستدرك الحاكم:

1- كتاب ضخم من كتب الحديث، فيه أكثر من ثمانية آلاف حديث.

2- ذكر مؤلفه فيه:

- الأحاديث الصحيحة التي على شرط الشيخين، أي: البخاري ومسلم، ولم يخرجاها في (صحيحيهما).

- والأحاديث الصحيحة التي على شرط أحدهما ولم يخرجاها.

- كما ذكر الأحاديث الصحيحة عنده، وإن لم تكن على شرط واحد منهما، مُعَبِّراً عنها بأنها صحيحة الإسناد.

3- وربما ذكر بعض الأحاديث التي لم تصح، لكنه نبه عليها.

4- وهو متساهل في التصحيح، فينبغي أن يُتَتَبَّع ويُحْكَمَ على أحاديثه بما يليق بحالها.

5- ولقد تتبعه الذهبي، وحكم على أكثر أحاديثه بما يليق بحالها.

وهنا تنبيه مهم:

- روى الحاكم في (المستدرك) أحاديث ضعيفة وواهية ولم ينبه عليها، بل صحح كثيرًا منها؛ ولذلك قيل عنه - كما سبق – إنه متساهل في التصحيح.

ب- صحيح ابن حبان :

1- هذا الكتاب ترتيبه مُخْتَرَع، فليس مرتباً على الأبواب ولا على المسانيد، ولهذا أسماه ابن حبان: "التقاسيم والأنواع" .

2- والكشف على الحديث من كتابه هذا عَسِر جداً.

وقد رتبه بعض المتأخرين على الأبواب؛ ليسهل الكشف منه.

3- وابن حبان متساهل في الحكم على الحديث بالصحة، لكنه أقل تساهلًا من الحاكم.

ج- صحيح ابن خزيمة:

هذا الكتاب أعلى مرتبة من صحيح ابن حبان؛ لشدة تحري ابن خزيمة، حتى إنه يتوقف في التصحيح لأدني كلام في الإسناد.

إذن نستطيع القول إن ابن خزيمة أقل الثلاثة تساهلاً.

10- المُسْتَخْرَجَات على الصحيحين :

أ- موضوع المستخرج :

هو أن يأتي المصنِّف إلى كتاب من كتب الحديث، فيخرِّج أحاديثه بأسانيد لنفسه، من غير طريق صاحب الكتاب، فيجتمع معه في شيخه أو من فوقه .

ب- أشهر المستخرجات على الصحيحين:

1- المستخرج لأبي بكر الاسماعيلي، على البخاري .

2- المستخرج لأبي عوانة الإسفراييني، على مسلم .

3- المستخرج لأبي نعيم الأصبهاني، على كل منهما .

ج- هل التزم أصحاب المستخرجات فيها موافقة الصحيحين في الألفاظ ؟

لم يلتزم مصنفوها موافقتهما في الألفاظ، لماذا؟

لأنهم إنما يروون الألفاظ التي وصلتهم من طريق شيوخهم؛ لذلك فقد حصل فيها تفاوت قليل في بعض الألفاظ .

وكذلك ما أخرجه المؤلفون القدامى في تصانيفهم المستقلة كالبيهقي والبغوي وشبههما قائلين : "رواه البخاري" أو: "رواه مسلم" ، فقد وقع في بعضها تفاوت في المعني وفي الألفاظ ، فمرادهم من قولهم: "رواه البخاري ومسلم" : أنهما رويا أصله .

د- هل يجوز أن ننقل منها حديثاً ونعزوه إليهما؟

بناء على ما تقدم فلا يجوز لشخص أن ينقل من المستخرجات أو الكتب المذكورة آنفاً حديثاً ويقول: رواه البخاري أو مسلم، إلا بأحد أمرين:

1- أن يقابِل الحديثَ بروايتهما.

2- أو يقول صاحب المستخرَج أو المصنِّف: "أخرجاه بلفظه".

هـ- فوائد المستخرجات على الصحيحين :

للمستخرجات على الصحيحين فوائد كثيرة تقارب العشرة ، ذكرها السيوطي في كتابه: «تدريب الراوي» ؛ أهمها:

1- علو الإسناد: لأن مصنف المستخرَج لو روي حديثاً من طريق البخاري مثلا لوقع أَنزلَ من الطريق الذي رواه به في المستخرَج.

2- الزيادة في قدر الصحيح: لِمَا يقع من ألفاظ زائدة وتتمات في بعض الأحاديث.

3- القوة بكثرة الطرق: وفائدتها الترجيح عند المعارضة .

11- ما هو المحكوم بصحته مما رواه الشيخان ؟

مر بنا أن البخاري ومسلماً لم يُدْخِلا في (صحيحيهما) إلا ما صح، وأن الأمة تلقت كتابيهما بالقبول.

فما الأحاديث المحكوم بصحتها والتي تلقتها الأمة بالقبول مما روياه في هذين الكتابين؟

والجواب هو:

أ- أن ما روياه بالإسناد المتصل فهو المحكوم بصحته.

ب- وأما ما حذف من مبدأ إسناده راو أو أكثر - ويسمي المُعَلَّق - ففيه تفصيل:

1- فما كان منه بصيغة الجزم؛ كـ: قال وأَمر وذَكر: فهو حكم بصحته عن المضاف إليه.

2- وما لم يكن فيه جزم؛ كـ: يُروى ويُذكر ويُحكى ، ورُوي وذُكر: فليس فيه حكم بصحته عن المضاف إليه.

لكن مع ذلك فليس في هذا الصنف الأخير حديث واه؛ لإدخاله في الكتاب المسمي بالصحيح .

12- مراتب الصحيح:

مر بنا أن بعض العلماء ذكروا أصح الأسانيد عندهم ، فبناء على ذلك، وعلى تمكن باقي شروط الصحة، يمكن أن يقال إن للحديث الصحيح مراتب:

أ- فأعلي مراتبه: ما كان مروياً بإسناد من أصح الأسانيد؛ كـ: مالك عن نافع عن ابن عمر.

ب- ودون ذلك رتبة: ما كان مروياً من طريق رجالٍ هم أدني من رجال الإسناد الأول؛ كرواية: حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس.

ج- ودون ذلك رتبة: ما كان من رواية من تحققت فيهم أدني ما يصدق عليهم وصف الثقة؛ كرواية: سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة .

ويلتحق بهذه التفاصيل تقسيم الحديث الصحيح إلى سبع مراتب، ترتب ترتيبًا تنازليًا كما يلي:

1- ما اتفق عليه البخاري ومسلم (وهو أعلى المراتب).

2- ثم ما انفرد به البخاري.

3- ثم ما انفرد به مسلم.

4- ثم ما كان على شرطهما ولم يخرجاه .

5- ثم ما كان على شرط البخاري ولم يخرجه .

6- ثم ما كان على شرط مسلم ولم يخرجه.

7- ثم ما صح عند غيرهما من الأئمة، كابن خزيمة وابن حبان، مما لم يكن على شرطه الشيخين، أو على شرط واحد منهما.

13- شرط الشيخين:

لم يُفصح الشيخان عن شرطٍ شَرَطاه أو عيَّناه زيادة على الشروط المتفق عليها في الصحيح.

لكن الباحثين من العلماء ظهر لهم من التتبع والاستقراء لأساليبهما ما ظنه كل واحد منهم أنه شرْطهما أو شرْط واحد منهما.

وأحسن ما قيل في ذلك:

أن المراد بشرط الشيخين أو أحدهما: أن يكون الحديث مرويًّا من طريق رجال الكتابين أو أحدهما، مع مراعاة الكيفية التي التزمها الشيخان في الرواية عنهم .

14- معنى قولهم: "مُتَّفَقٌ عليه" :

إذا قال علماء الحديث عن حديث: "متفق عليه" ، فمرادهم: اتفاق الشيخين البخاري ومسلم، أي: اتفاق الشيخين على صحته.

وليس مرادهم اتفاق الأمة.

وهنا تنبيه مهم:

قال ابن الصلاح : «لكن اتفاق الأمة عليه لازِمٌ من ذلك وحاصل معه؛ لاتفاق الأمة على تلقي ما اتفقا عليه بالقبول».

15- هل يشترط في الصحيح أن يكون عزيزاً ؟

أ- الصحيح أنه لا يشترط في الصحيح أن يكون عزيزاً ، بمعنى أن يكون له إسنادان؛ لأنه يوجد في (الصحيحين) وغيرهما أحاديث صحيحة وهي غريبة.

ب- وزعم بعض العلماء - كأبي علي الجُبَّائي المعتزلي، والحاكم - أنه يشترط.

وقولهم هذا خلاف ما اتفقت عليه الأمة .

واجب هذه المحاضرة

مر بنا أن ما يلي هو أصح الأسانيد بحسب رأي بعض العلماء:

أ- الزّهري عن سالم عن أبيه .

ب- ابن سيرين عن عَبِيْدة عن علي.

ج- الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عبدالله بن مسعود.

د- الزهري عن على بن الحسين عن أبيه عن علي.

هـ- مالك عن نافع عن ابن عمر.

والمطلوب منكم مراجعة مبحث (الصحيح) في كتاب «تدريب الراوي» للسيوطي، ثم الإجابة عما يلي:

1- اذكر / اذكري نسب الرواة الموضوع تحتهم خط.

2- اذكر / اذكري الأقوال الأخرى في أصح الأسانيد.

‘‘‘

اسأل الله لي ولكم التوفيق والسداد

أخوكم المهاجر